لتصريف الانتاج المتوفر . فارتفاع نسبة الالات والمعدات الى اليد العاملة نظرا لارتفاع مستوى الاجور النسبي يجعل معظم الصناعات الاسرائيلية تعمل بطاقة انتاجية مرتفعة لتغطية التكاليف الحدية العالية وهذا يتطلب مزيدا من التسويق وتصريف الفائض من انتاجها والذي تجد صعوبة جمة في تصريفه في البلدان الاوروبية . لقد بدأت ملامح جديدة تظهر على هيكل الاقتصاد الاسرائيلي .

اولا : ظهور صناعة جديدة على نطاق واسع تغذي مختلف الاسلحة وقطاعات الجيش الاسرائيلي بالمعدات والذخيرة والتموين . وقد نمت هذه الصناعة الى الدرجة التي اصبحت فيها جزءا اصلا من الاقتصاد الاسرائيلي كما اصبحت صناعة برسم التصدير الى الخارج . وقد قوى ذلك من سيطرة وهيمنة المؤسسة العسكرية على اتجاهات السياسة الاسرائيلية تجاه الدول العربية .

ثانيا : تعاظم نشاط قطاع البناء خصوصا ذلك المتعلق ببناء التحصينات القوية على ضفاف قناة السويس مثل « خط برليف » وفي مرتفعات الجولان المحتلة . وقد بلغ من ارتفاع حجم النشاط في هذا القطاع ان ارتفعت اسعار مواد البناء والحديد بشكل لم يسبق له مثيل ، كما عمدت السلطات العسكرية الاسرائيلية الى انتزاع خطوط السكك الحديدية في بعض مناطق سيناء والضفة الغربية لاستعمالها في بناء المنشآت والتحصينات الجديدة . وتقدر الاوساط الاسرائيلية مجمل نفقات انشاء « خط بارليف » و « خط الون » في المرتفعات السورية بما لا يقل عن ثلاثة بلايين ليرة اسرائيلية ذهبت كلها ادراج الرياح في يومين فقط من القتال .

ثالثا : اعتماد القطاع الزراعي عموما وزراعة الحمضيات خصوصا المتزايد على اليد العاملة العربية ومحاولة تسريب جزء من انتاج هذا القطاع للبلدان العربية المجاورة اعتمادا على سياسة الحدود المفتوحة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية . وقد نجحت اسرائيل نسبيا في تنشيط هذا القطاع بعد ان تعرض للجمود في الفترة التي سبقت الحرب .

رابعا : محاولة امتصاص مدخرات جماهير الضفة الغربية وغزه عن طريق انشاء مصارف عربية ــ اسرائيلية تقوم في النهاية بتحويل هذه المدخرات لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل اسرائيل . وقد حرصت السلطات الاسرائيلية على ان تقيم من خلال سلسلة من الاجراءات القانونية والاقتصادية جدارا عازلا بين اقتصاديات اسرائيل واقتصاديات الضفة الغربية وغزه حتى لا يخرج نطاق التبادل بين الاقتصادين عن الحدود المرسومة لها وبالتالي حتى لا تكسب الضفة الغربية اية ثروة او موجودات حقيقية من الاقتصاد الاسرائيلي .

حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ : خلال الفترة ما بين سبتمبر ١٩٧٠ واكتوبر ١٩٧٣ كانت اسرائيل قد نجحت في تجميد الجبهات العربية المتاخمة لها من خلال مشروع روجرز الذي بدأ العمل بموجبه ابتداء من يوليو ١٩٧٠ . ونظرا لنجاح النظام الاردني في تصفية قواعد الفدائيين في الاردن على مرحلتين الاولى في سبتمبر من عام ١٩٧٠ والثانية في صيف ١٩٧١ ، فقد اعتقدت السلطات الاسرائيلية ان « الاستقرار » الامني الذي تنشده قد بلغته تماما . غير ان العمل الفدائي استطاع ان ينقل نشاطه الى الخارج حيث بدأت مواجهة واسعة بين العمل الفدائي والاستخبارات الاسرائيلية .

وكان بنحاس سابير ، وزير المالية آنذاك ، قد اعلن بأن نفقات الامن الاسرائيلي منذ حرب الايام الستة حتى منتصف عام ١٩٧٣ قد بلغت حوالي ٢٥ مليار ليرة اسرائيلية (حوالي ٦ مليارات دولار) ، وان نفقات الامن في الست السنوات القادمة (قبل